



شؤون التنمية

العدد ١، تموز ٢٠٠٧

الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة

٢٠٠٧

الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة، وهو يشجع على التغيير ويربط البلدان من خلال المعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل. علماً بأننا نتواجد في 166 دولة نعمل معها لمساعدتها على الوصول إلى حلول للتحديات العالمية والمحلية التي تواجهها. وتعتمد تلك البلدان على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المتعددين لبناء قدراتها المحلية.

وقد تعهد قادة العالم في قمة التنمية الألفية المنعقدة في عام 2000 بإنجاز أهداف التنمية الألفية، بما فيها الوصول إلى هدف تخفيض الفقر إلى النصف مع حلول عام 2015. وتقوم شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالربط والتنسيق بين الجهود العالمية والوطنية لتحقيق تلك الأهداف ومساعدة البلدان على بناء وتبادل الحلول للتحديات المتعلقة بما يلي:

- تعزيز الحكم الديمقراطي
- الحد من الفقر
- الوقاية من الكوارث وإعادة التأهيل
- الطاقة والبيئية من أجل تنمية مستدامة
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز

ويساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدول النامية على اجتذاب واستخدام المساعدات بشكل فعال. فنحن نشجع، في جميع أنشطتنا، على حماية حقوق الإنسان وتمكين المرأة.



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني

تلفون: ٦٢٦٨٢٠٠ (٩٧٢٢٢)+

فاكس: ٦٢٦٨٢٢٢ (٩٧٢٢٢)+

٤ شارع يعقوبي، ص.ب. ٥١٣٥٩

القدس

www.undp.ps

المحتويات

1.....	تمهيد
1.....	مقدمة
4.....	تقييم الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة
5.....	مستوى الفقر الذاتي: الوضع الراهن
6.....	الفقر المعرف ذاتيا
7.....	تطور الفقر في الأشهر الستة الماضية
7.....	تطور الفقر والتعرض للفقر: نظرة إلى المستقبل
8.....	الفقر واستراتيجيات التأقلم
10.....	الخاتمة

تمهيد

مؤشرات التنمية	
3.762.005	مجموع السكان
2.372.216	الضفة الغربية.....
1.389.789	قطاع غزة.....
3.3%	معدل النمو السكاني
92.4	معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين
28.4%	معدل البطالة
24	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل 1000 ولادة حية
90%	نسبة السكان الذين تتيسر لهم مياه مأمونة
المصدر: تقرير التنمية البشرية 2006	

تسعى "شؤون التنمية" إلى تعزيز الحوار ودعم التخطيط للمساعدات الإنسانية والتنمية وتوجيهها بشكل فعال في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال توفير المعلومات حول القضايا ذات البعد البشري.

"شؤون التنمية" هي سلسلة من الإصدارات الرامية إلى تحليل الظروف الخاصة بالتنمية الفلسطينية. وسوف تستند الأعداد الأولى للمجلة على نتائج استطلاعات للرأي العام حديثة العهد وواسعة النطاق اجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني¹.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، من خلال "شؤون التنمية"، على إبراز القضايا الحساسة وتقديم صورة سريعة وشاملة عنها. وهذه الورقة تبحث في موضوع الفقر² في الأرض الفلسطينية المحتلة.

مقدمة

جاء الحد من الفقر المدقع والجوع في مستهل الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة. ومع ذلك، وفيما نصل إلى منتصف الطريق بين عام 2000، الذي تم فيه الاتفاق على هذه الأهداف، وعام 2015، الذي يفترض أن يتم تحقيقها بحلوله، نجد أن عدد الفلسطينيين الذين يقعون في قبضة الفقر في تزايد مستمر، وأن فقرهم يصبح أعمق، وما لا يقل عن ذلك أهمية أن المزيد من الفلسطينيين يتعرضون لخطر الوقوع في براثن الفقر.

صادف اندلاع الانتفاضة الثانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد أشهر من إعلان الأمم المتحدة لأهدافها الإنمائية الخاصة بالألفية في عام 2000. وعلى الرغم من المعونات الإنسانية والتنمية المكثفة، تظهر المسوح التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني في أيار/مايو 2007 انتشار الفقر الواسع، إلى جانب وجود نسبة عالية من الفقر المدقع مما يندرج بالخطر، فإذا لم يتم التوصل إلى حلول لمعالجتها بصورة شاملة فإن سبل العيش للفلسطينيين سوف تتعرض لتقويض أكبر.

¹ قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني، من خلال تعاقد فرعي مع شركة الشرق الأدنى للاستشارات، في الفترة بين 3 نيسان/إبريل و 8 أيار/مايو، بإجراء مقابلات شاملة عبر الهاتف بمساعدة الحاسوب في خمس مناطق في الأرض الفلسطينية المحتلة (شمال وجنوب ووسط الضفة الغربية، وشمال وجنوب قطاع غزة)، حيث تم استخدام أسلوب الاتصال الرقمي العشوائي لاختيار عينة عشوائية من الأسر في كل منطقة. وقد تم إنجاز أكثر من 1000 مقابلة بنجاح في كل منطقة، وبالتالي بلغ المجموع الكلي للأسر المبحوثة في الأرض الفلسطينية المحتلة 5050 أسرة. وبعد أن تم وزن البيانات لتجنب الزيادة في حجم التمثيل ما بين منطقة وأخرى وفقاً للتركز السكاني، بلغ مجموع العينة في مجموعة البيانات الموحدة والكلية في المناطق الخمس 5276 أسرة. وبلغ هامش الخطأ +/- 1.8، فيما بلغ مستوى الثقة 99%.

² يعتمد تحليل الفقر في هذه الورقة على الدخل وليس الاستهلاك. ويعد فقر الدخل أحد المكونات الصغيرة للبحث الاستطلاعي الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فالتحليل الذي تطرحه هذه الورقة، إلى جانب مختلف بيانات الفقر المتوفرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، يسعى إلى تقديم صورة شمولية لأوضاع الفقر الراهنة.

مستوى الفقر الذاتي³ : الوضع الراهن

الجدول رقم 1: مستوى الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي المحافظات الست عشرة

المجموع	مستوى الفقر		
	فوق خط الفقر	تحت خط الفقر	حالات الفقر الشديد
	الضفة الغربية		
	%100	%46	%23
	%100	%38	%26
	%100	%27	%34
	%100	%40	%31
	%100	%39	%31
	%100	%37	%36
	%100	%41	%28
	%100	%50	%24
	%100	%53	%19
	%100	%50	%27
	%100	%81	%4
	قطاع غزة		
	%100	%35	%28
	%100	%27	%46
	%100	%30	%44
	%100	%25	%46
	%100	%29	%44
	المجموع		
	%100	%42	%30

يعيش القسم الأغلب من الفلسطينيين، بواقع 58%، تحت خط الفقر 4، ويعيش حوالي نصف هؤلاء، أي 30%، في فقر مدقع. والفقر المدقع يشير إلى الأسرة المكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال والتي تعيش على 1000 شيكل (250.6 دولار أمريكي) في الشهر أو أقل، أي على ما يقارب 5.5 شيكل (1.38 دولار أمريكي) في اليوم للفرد الواحد. ونعني بنسبة الفقر التي تبلغ 58% أن حوالي 2,182,000 من بين 3,762,000 فلسطينياً في الأرض الفلسطينية المحتلة يعيشون في فقر. ويعيش حوالي 1,128,600 من ضمنهم في فقر مدقع.

تعيش 70% من الأسر في قطاع غزة تحت خط الفقر، فيما تعيش 56% من الأسر في الضفة الغربية و19% من الأسر في القدس تحت خط الفقر.

كما يعيش حوالي 42% من الأسر في قطاع غزة في فقر مدقع، وهذه النسبة أعلى بأكثر من عشر مرات من مثيلتها في شرقي القدس، حيث تبلغ 4%. أما في الضفة الغربية، فنسبة الأسر التي تعيش في فقر مدقع تبلغ 26%. وإذا نظرنا إلى مدى تفاوت معدل الفقر بين منطقة وأخرى في الضفة الغربية، نجد أن معدل الفقر أعلى قليلاً في الشمال، بواقع 59%، مما هو في الجنوب، بواقع 56%. ويأتي أقل معدل فقر في وسط الضفة الغربية، سواءً باحتساب شرقي القدس (32%) أو باستثنائها، (48%).

ومع أن الأسر في غزة تعتبر أكثر فقراً بشكل عام من الأسر في الضفة الغربية، إلا أن بعض المحافظات في شمال الضفة الغربية، مثل طوباس وسلفيت وطولكرم وقلقيلية، تعاني من مستويات فقر مماثلة لتلك السائدة في قطاع غزة، حيث يعتبر الفقر أكثر انتشاراً وشدة في محافظتي خان يونس وشمال غزة.

وبالتالي فإن التخطيط للتدخلات وتوجيهها لا يكفي فقط أن تتوفر معلومات حول معدل الفقر وشده وانتشاره في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل يعادل ذلك في الأهمية الأخذ بعين الاعتبار عدد الأسر التي تعتبر نظرياً فوق خط فقر الدخل، ولكنها تتعرض إلى درجة عالية من خطر الانزلاق إلى ما دون خط الفقر.

ويعتمد معدل فقر الدخل الذاتي على دخل شهري يساوي 2000 شيكل (501.2 دولار) لأسرة مكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال. ويمكن، بناءً على حجم الأسر الفعلي، تصنيف جزء من الأسر التي يتراوح دخلها الشهري بين 2000 شيكل (501.2 دولار) و3000 شيكل (751.9 دولار) على أنها تقع فوق خط الفقر، ولكنها تتعرض لخطر الانزلاق إلى ما دون خط الفقر إذا بقيت المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية على حالها دون تغيير⁷ أو إذا ساءت أكثر. تبين النتائج أن 9.4% من الأسر المكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال في مجموع عينة المسح تقع في هذا التصنيف من ناحية الدخل. ويبلغ عدد هذه الحالات التي توجد على حافة خط الفقر 57,347 أسرة أو حوالي 401,430 نسمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهي أسر فلسطينية متوسطة الحجم تتدبر أموراً على ما يتراوح من 11.1 شيكل (2.8 دولار) إلى 16.6 شيكل (4.2 دولار) للفرد في اليوم.

³ يتم تحديد مستوى الفقر على أساس دخل الأسرة المصرح به وحجم الأسرة، بحيث يتم استخدام خط الفقر الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتحديد الأسر الفقيرة من غير الفقيرة.

⁴ تحت خط الفقر: تعتبر الأسرة المكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال والتي يدخلها شهرياً ما يقارب 2000 شيكل (501.2 دولار أمريكي) أو أقل أنها تقع تحت خط الفقر.

⁵ حسب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي في يوم 8 أيار/مايو 2007.

⁶ مع أن وضع المقدسيين قد يبدو أحسن حالاً من ناحية الفقر بالمقارنة مع الفلسطينيين في أجزاء أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، إلا أن تكلفة المعيشة في القدس الشرقية مرتفعة بشكل مواز لتكلفة المعيشة في إسرائيل، وهذا ما يجب أخذه بعين الاعتبار لكي نفهم بشكل كامل مستوى الفقر هناك.

⁷ على نحو ما سيظهر من التحليل اللاحق، حتى في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، فإن نسبة كبيرة من الأسر المتواجدة في منطقة الخطر لم تعد قادرة على تدبير أمورها، ولم يعد يتبقى في متناولها أية وسائل للتكيف مع الوضع. وبالتالي فيمكن أن يكون استمرار الوضع الاقتصادي الراهن لوحده كافياً لكي يدفعهم إلى قبضة الفقر.

الفقر المعرف ذاتياً

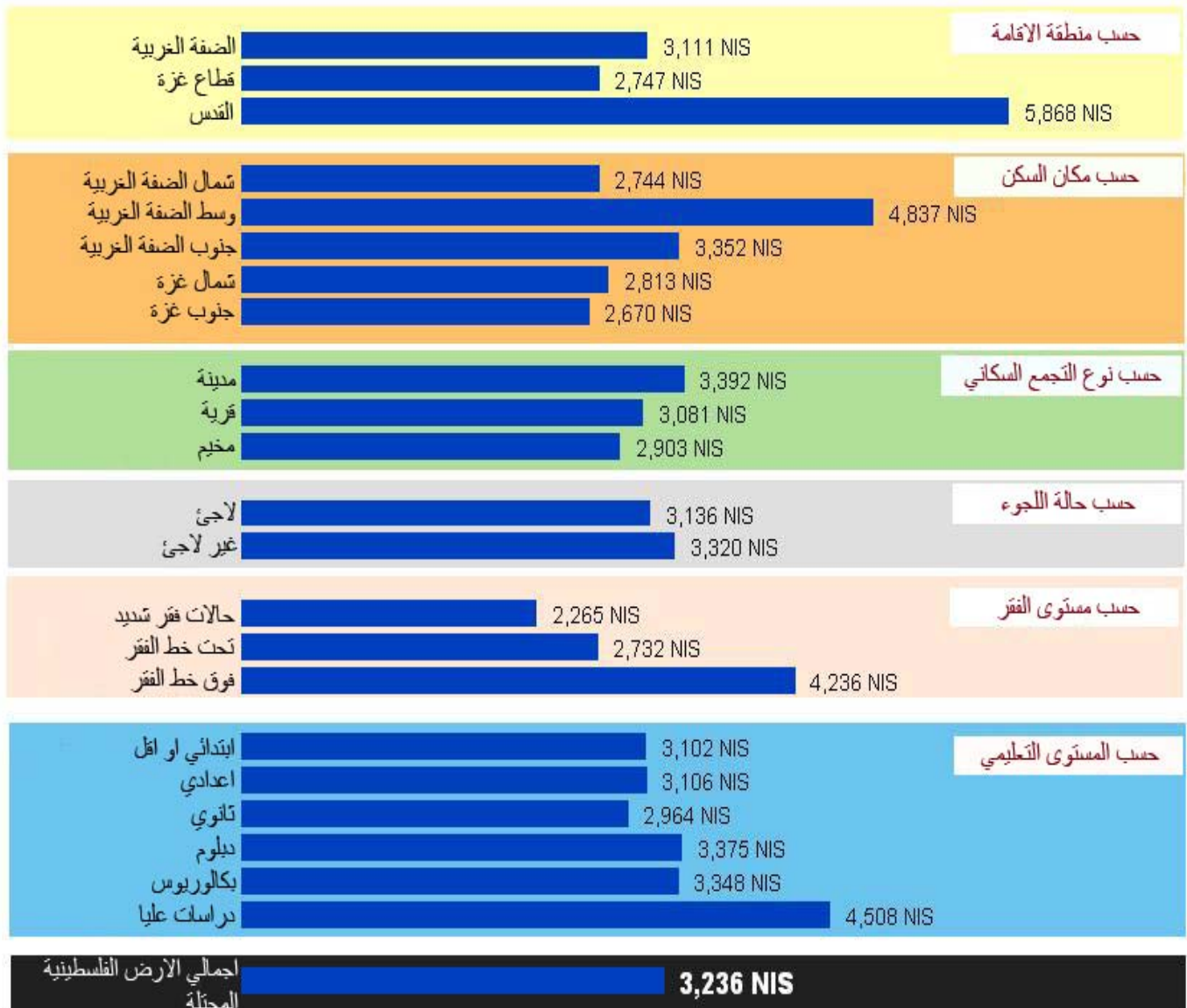
ويتفاوت خط الفقر الذاتي بقدر ملموس من منطقة فلسطينية إلى أخرى ومن فئة سكانية إلى أخرى، سواءً بين سكان المدن أو القرى أو المخيمات، بما يعكس الاختلاف في تكاليف المعيشة وأنماط الحياة.

ففي الضفة الغربية، أفادت الأسر بالمتوسط بأنها تحتاج إلى 3111 شيكل (779.7 دولار) في الشهر لتلبية متطلباتها الأساسية، فيما أفادت الأسر المقدسية بحاجتها إلى 5868 شيكل (1,470.7 دولاراً) في الشهر، أما الأسر في غزة فتحتاج إلى 2747 شيكل (688.5 دولار) في الشهر.

وفي السياق ذاته، يمكن قياس الفقر بشكل ذاتي من خلال سؤال الأسر عن مقدار المال الذي يعتقدون أنهم بحاجة إليه كل شهر لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ومن خلال هذه التقديرات يتم تحديد "خط الفقر المعرف ذاتياً والذي يستند إلى الاكتفاء المالي".

يبلغ خط الفقر المعرف ذاتياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس، حوالي 3200 شيكل (802 دولاراً أمريكياً) للأسرة في الشهر، أي أعلى بمقدار 1200 شيكل (300.8 دولار) عن الحد المقدر لخط الفقر الذاتي والبالغ 2000 شيكل (501.2 دولار).

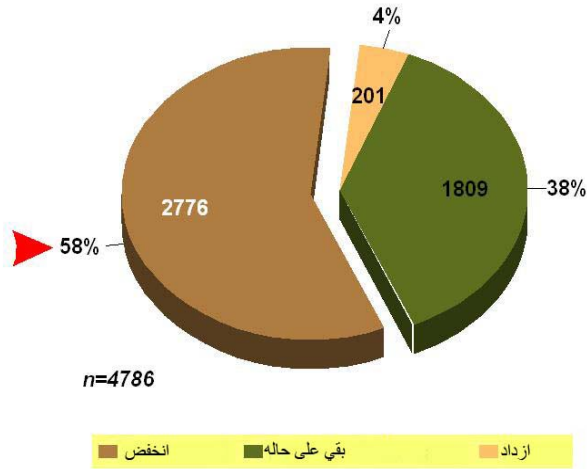
الشكل رقم 1: متوسط المبلغ الذي تحتاجه الأسر شهرياً لتلبية متطلباتها الأساسية: بإجمال في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي أوساط الفئات السكانية المختلفة



تطور الفقر في فترة الأشهر الستة الماضية

أما في وسط الضفة الغربية، بما فيها شرقي القدس، فقد بلغت نسبة الأسر التي شهدت انخفاضاً في دخلها 46%.

الشكل رقم 2: التحول في دخل الأسرة في الأشهر الستة الماضية: بالإجمال في الأرض الفلسطينية المحتلة



علق المانحون الدوليون دعمهم المباشر للسلطة الفلسطينية في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الثاني/يناير 2006. كما جمدت إسرائيل تحويل عائدات الضرائب الجمركية التي تجمعها بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، مما حرم السلطة من أحد مصادر العائدات الرئيسية و نتج عنه عدم تمكن أكثر من 160,000 فلسطيني من موظفي الخدمة المدنية من تلقي رواتبهم إلا بشكل جزئي أو غير منتظم، مما فرض ضغوطاً جديدة على العديد من الأسر.

وقد أفادت غالبية الفلسطينيين، بواقع 58%، بأنهم عانوا من انخفاض في دخل أسرهم خلال الأشهر الستة الفائتة. كما أشار 38% من الفلسطينيين إلى أن دخل أسرهم بقي ثابتاً خلال الفترة ذاتها، وأفاد 4% فقط بحدوث زيادة في دخل الأسرة.

كانت نسبة انخفاض دخل الأسر في الأشهر الستة الماضية أعلى في قطاع غزة مما هي في الضفة الغربية. وفي محافظة دير البلح، في وسط قطاع غزة تحديداً، انخفض الدخل لدى 70% من الأسر، فيما بلغت نسبة الأسر التي تضاعف دخلها في محافظتي خان يونس ورفح الجنوبيتين 66%. كما وانخفض الدخل لدى 59% من الأسر في جنوب الضفة الغربية و54% في شمالها.

تطور الفقر وخطر التعرض للفقر: نظرة إلى المستقبل

كان لانخفاض دخل الأسر في الأشهر الستة الماضية أثر سلبي مباشر على كيفية رؤية الفلسطينيين لقدرتهم على الصمود من الناحية المالية في المستقبل.

فمن بين مجموع الأشخاص الذين تم بحثهم، أفاد 41% بأنهم بالكاد يتدبرون أمورهم بدخلهم الحالي، فيما أشار 18% إلى أنهم لا يملكون ما يكفي لتدبير أمور معيشتهم. وعند جمع هاتين النسبتين معاً، فنجد انهما تعادلان معدل الفقر الموضوعي في الأرض الفلسطينية المحتلة والذي يبلغ 58%. كما وأفاد 20% من الفلسطينيين بأنهم يستطيعون التدبير مالياً لعدة أشهر أخرى، فيما قال 11% أنهم يستطيعون التأقلم من الناحية المالية لفترة تصل إلى قرابة السنة. وكان 10% فقط من الفلسطينيين واثقين من أنهم يستطيعون الصمود مالياً لفترة تزيد عن سنة.

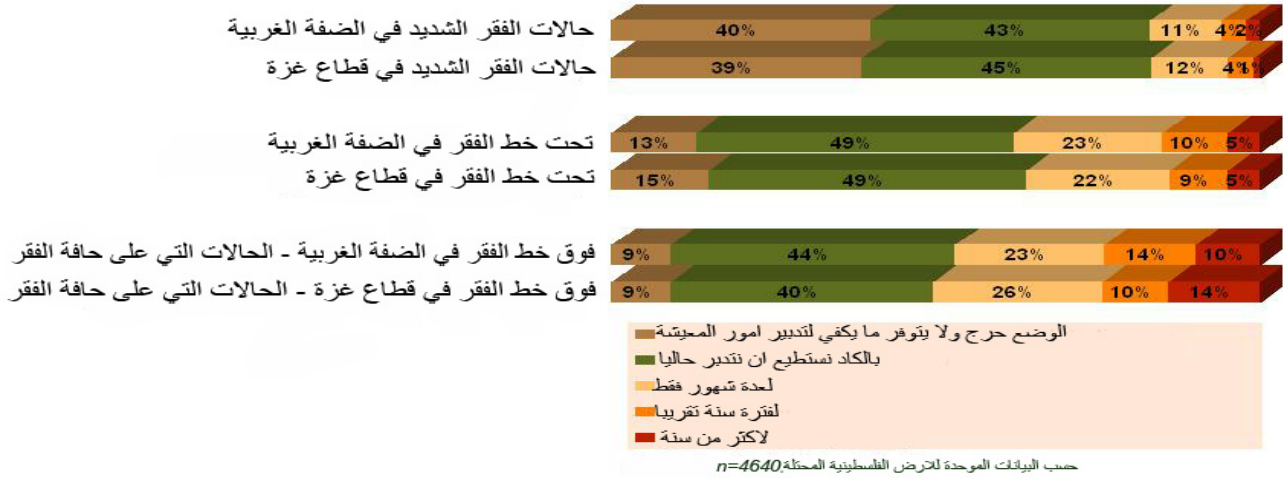
الشكل رقم 3: قدرة الأسر على الصمود من الناحية المالية في المستقبل: بالإجمال في الأرض الفلسطينية المحتلة



ومن ضمن الفلسطينيين الذين صنفوا في فئة الفقر المدقع، قال 83% منهم أنهم لا يملكون ما يكفي لتدبير أمور معيشتهم أو بالكاد يستطيعون تدبير الأمور، وتبلغ نسبتهم 63% من الأسر الفقيرة. ومن المثير للاهتمام أن 40% من الأسر التي توجد فوق خط الفقر تواجه مشكلة مماثلة.

ومن ناحية أخرى، كان أكثر من النصف بقليل (52%) من ضمن الفلسطينيين الذين يعتبرون على حافة الفقر، والذين يشكلون 9.4% من مجموع السكان، غير قادرين أو بالكاد قادرين على التدبير مالياً. وإذا حسبنا ذلك بالأرقام، فسنجد أن حوالي 29,820 أسرة من الأسر التي على حافة الفقر، أو حوالي 208,740 شخصاً في الأرض الفلسطينية المحتلة يتعرضون إلى خطر الوقوع في قبضة الفقر إذا لم تتحسن أوضاعهم الاقتصادية في المستقبل القريب.

الشكل رقم 4: قدرة الأسر على الصمود من الناحية المالية في المستقبل: حسب التوزيع الجغرافي ومستويات الفقر



الفقر واستراتيجيات التأقلم⁸

دفع الفقر العديد من الأسر في الأرض الفلسطينية المحتلة للاعتماد على استراتيجيات للتأقلم، والتي هي بمثابة موارد يتم اللجوء إليها بالإضافة إلى المصدر الرئيسي لدخل الأسرة.

ومع تواصل الفقر، أصبح توفر هذه الآليات واستخدامها والاعتماد عليها يمثل تحدياً بالنسبة للعديد. فحوالي 13% من الأسر الفلسطينية لم يسبق أن توفرت لديها أية إستراتيجية للتأقلم، فيما استندت نسبة أخرى تصل إلى 26% من الأسر كل ما توفر لها من السبل الأخرى للتأقلم مع الضائقة. وبالتالي، فإن 39% من الأسر، أو حوالي 1,430,000 شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يملكون أية سبل بديلة لمواجهة الضائقة المالية اليومية، ناهيك عن تخليص أنفسهم من برائن الفقر. ومن ناحية أخرى، تفيد 17% من الأسر الفلسطينية بأنها تمتلك استراتيجيات للتأقلم وتقوم باستخدامها إلى حد ما. وأخيراً، تملك ثلث الأسر فقط، أي 33% منها، وسائل للتأقلم ولكنها قلما تضطر إلى الاعتماد عليها.

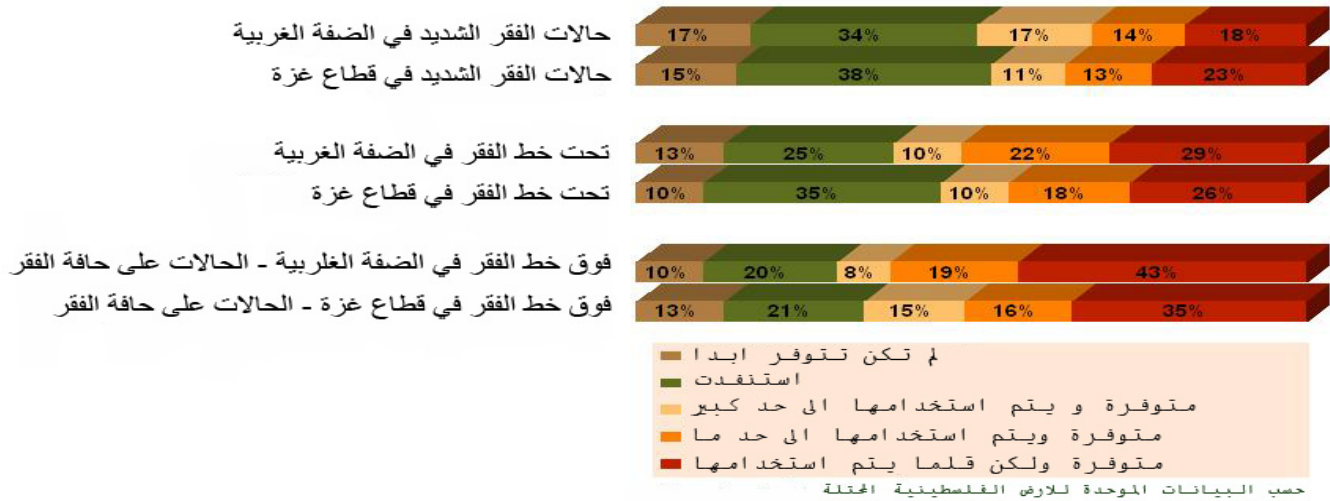
⁸ليس الهدف من تحليل استراتيجيات التأقلم تقديم صورة مفصلة لآليات التكيف الأكثر شيوعاً في المجتمع الفلسطيني (مثل العوائد من الخارج، وبيع الذهب أو المصاغ أو الممتلكات أو الأرض، وتقليص نفقات الأسرة، الخ). بل يسعى التحليل إلى عرض صورة عامة عن (1) توفر أو استفاد وسائل التأقلم لدى الأسرة، (2) وإلى أي حد يتم استخدام هذه الوسائل في حال توفرها لدى الأسرة.

الشكل رقم 5: الحد الذي تتوفر به آليات التكيف لدى الأسر، وإلى أي حد يتم استخدامها إن توفرت: بإجمال في الأرض الفلسطينية المحتلة



وليس من المفاجئ أن نرى أن استراتيجيات التأقلم تتضاءل مع زيادة مستوى الفقر. وينطبق هذا على الأسر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يقل عن ذلك أهمية أن وجود الأسرة فوق خط الفقر المعروف ذاتيا لا يعني بالضرورة حماية الأسرة من الفقر في المستقبل. فحوالي ثلث الأسر التي تم تصنيفها فوق خط الفقر، ولكنها كانت ضمن الحالات التي على حافة الفقر، قد استنفدت ما كان لديها من آليات للتكيف أو لم يسبق أن توفرت لديها مثل هذه الآليات.

الشكل رقم 6: الحد الذي تتوفر به استراتيجيات التأقلم لدى الأسر، وإلى أي حد يتم استخدامها إن توفرت: حسب مستويات الفقر



الخاتمة

تعاني الأرض الفلسطينية المحتلة من مستويات فقر مقلقة، حيث يصل معدل الفقر الموضوعي إلى حوالي 60%. وبشكل أكثر تحديداً، يعاني أكثر من مليوني فلسطيني من الفقر، فيما يعيش أكثر من مليون فلسطيني في فقر مدقع. ومع أن الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة واسع الانتشار، إلا أنه لا يتوزع بالتساوي بين المناطق المختلفة، حيث يقف معدل الفقر عند 32% في وسط الضفة الغربية ويرتفع إلى 56% في جنوب الضفة و59% في شمالها. ويتواصل معدل الفقر في الصعود في قطاع غزة ليصل إلى 68% في شمال القطاع و72% في جنوبه. وما يساهم في توسيع دائرة الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة أن نسبة مرتفعة تصل إلى 58% من الأسر قد عانت من انخفاض في دخلها على مدى الأشهر الستة الماضية. إلى جانب ذلك، لا تتوفر آليات بديلة للتدبير مع الوضع لدى 39% من الفلسطينيين، مما يبرز مدى حدة مشكلة الفقر في الأرض الفلسطينية المحتلة.

إن تحقيق الهدف الأول من أهداف الأمم المتحدة الألفية للتنمية، وهو خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول العام 2015، يمثل تحدياً صعباً ولن يكون بالإمكان بلوغه إلا إذا تم القيام بخطوات مدروسة ومنسقة بهدف عكس الاتجاه السائد حالياً. إن نجاح جهود التنمية التي تركز على الفقر يتطلب إجراء المزيد من التقييمات المعمقة بما يكفل أن يتم توجيه السياسات والقرارات والخطوات التصحيحية نحو تقليص الفقر بشكل محدد وأساسي. ويجب أن يتم دمج هذه الإجراءات التصحيحية في السياق العام لخطط السلطة الفلسطينية وبرامجها ومشاريعها، وكذلك الحال بالنسبة للجهات الأخرى ذات الشأن. فلا ينبغي أن تقتصر التدخلات المستقبلية على دعم الفقراء وحسب، بل يجب أن تتضمن أيضاً استراتيجيات تنموية تمكن الفقراء الفلسطينيين من تخطي دائرة الفقر والوصول إلى سبل معيشة فعالة تكفل لهم الاعتماد على الذات.

